

إدارة التنمية المحلية: دراسة في المفاهيم والمقاربات

Local Development Management: A Study of Concepts and Approaches

العلمي بن عطاء الله*، مخبر البحث القانون والمجتمع في الفضاء الرقمي، جامعة غرداية

benatalah.elalmi@univ-ghardaia.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024 / 12 / 02 تاريخ قبول المقال: 2025 / 04 / 29 تاريخ نشر المقال: 2025 / 05 / 13

الملخص :

تعتبر التنمية المحلية المدخل المناسب لإحداث تنمية شاملة ومستدامة، لذلك ركزت الدول والحكومات جهودها في وضع سياسات تنموية على مستوى أقاليمها الترابية، إلا أنها تجد صعوبة في تحقيق أهدافها التنموية بسبب تعثر إدارة العملية التنموية، فهي تسعى دائماً لإيجاد أفضل السبل الإدارية لإحداث تنمية إجتماعية ترقى لتطلعات مواطنيها، لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على المقاربات الممكنة لإدارة التنمية المحلية من خلال الإجابة على السؤال التالي : ماهي أهم المقاربات الممكنة لإدارة التنمية المحلية بنجاح؟

الكلمات المفتاحية: مقاربات إدارية، إدارة التنمية، التنمية المحلية.

Abstract:

Local development is considered the appropriate entry point to achieve comprehensive and sustainable development, so countries and governments have focused their efforts on setting development policies at the level of their territorial regions, but they find it difficult to achieve their development goals due to the failure of managing the development process, as they always seek to find the best administrative ways to achieve social development that lives up to the aspirations of their citizens, so this research paper came to shed light on the possible approaches to managing local development by answering the following question: What are the most important possible approaches to managing local development successfully?

keywords : Administrative approaches, development management, local development.

المقدمة:

حينما كانت تنمية المجتمعات ضرورة لا بد منها، أخذت الدول والحكومات هذه المهمة مأخذ الجد، وجعلت من تنمية المجتمع نقطة البداية في رسمها للسياسات العامة، ومع إجماع المختصين بهذا الموضوع على أن التنمية المحلية هي الأساس والمدخل المناسب لإحداث تنمية إجتماعية شاملة، سعت الدول والحكومات على الأخذ بهذا المبدأ، إلا أن مصطلح التنمية المحلية جاء متأخراً، باعتبار أن البداية كانت من خلال مصطلح " تنمية المجتمع" والذي كان يقصد به تنمية المناطق الريفية وهذا خلال أربعينيات القرن العشرين.

إلا أنه في منتصف سبعينيات القرن الماضي برز مفهوم التنمية الريفية بسبب تزامن مفهوم تنمية المجتمع الذي ظهر منذ الأربعينيات والذي ركّز على تنمية المناطق الريفية، مع مفهوم التنمية المحلية الذي

* المؤلف المرسل.

ركّز في البداية على الجانب الإقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان.... إلخ، الأمر الذي سبب خللاً في تنمية المجتمعات الريفية، حيث أشار البنك الدولي في منتصف السبعينيات إلى أن أكثر من 80 % من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الإجتماعية المناسبة، وخاصةً في مجال التعليم والصحة مقارنةً بسكان المدن، نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبّر عنه تقرير البنك الدولي سنة 1975، حينما نبّه إلى أن التنمية الريفية يجب أن تكون متكاملة وشاملة تستهدف تنمية الحياة الإقتصادية والإجتماعية لأفراد المجتمع الريفي، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل مناسبة وتعمل على تعزيز القدرة الشرائية للأسر الريفية، وكذا تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السكن المناسب لقاطنة الريف.

وبسبب تركيز الحكومات على تنمية المناطق الريفية من خلال إعتداد مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كمدخل للتنمية الشاملة، ارتفعت أصوات من محيط المناطق الحضرية تطالب بنصيبها من التنمية، فانتقل التركيز بعد ذلك إلى مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية، ومن هنا أصبحت التنمية المحلية تعرّف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمعات المحلية أيّاً كان موقعها في الريف أو المدينة، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وتعبئة المواطنين المحليين للمشاركة في العملية التنموية، موازنةً مع الإستفادة من الدعم الحكومي المادي والمعنوي، بغية تحقيق مستوى من المعيشة يرضي المواطنين المحليين.

إلا أن هذا لن يتحقق إلا من خلال إدارة جيدة للعملية التنموية، وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عليه من خلال التعرض لأهم مقاربات إدارة التنمية المحلية إجابة على السؤال الرئيسي الذي يبلور المشكلة البحثية محل الدراسة ألا وهو التالي : ماهي أهم المقاربات الممكنة لإدارة التنمية المحلية بنجاح؟ ولإجابة على هذا السؤال لابد من التعرض للعناصر التالية :

1. ماهية إدارة التنمية المحلية.

2. أهم مقاربات إدارة التنمية المحلية.

3. خلاصة.

1. ماهية إدارة التنمية المحلية

1.1 مفهوم التنمية المحلية :

التنمية المحلية هي النشاط الواعي والهادف الذي يتم من خلاله الإعتماد على المقومات الأساسية للإقليم المحلي، وبلورة هذه المقومات في شكل مشاريع تنموية محلية تتوافق ومتطلبات أفراد هذا الإقليم، والذي يتولى المبادرة بها والإشراف على تنفيذها المنتخبون المحليون وأعوان الإدارة المحلية، مع المرافقة والدعم الحكومي المادي والمعنوي، وبمشاركة شعبية لأفراد المجتمع المحلي.

وقد عرفت هياث الأمم المتحدة المتخصصة في هذا الشأن العام 1956 بأنها " مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير".⁽¹⁾

فيما عرّفها آخرون بأنها " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناءً على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة فعّالة لهذه الحركة".⁽²⁾

ويذهب آخرون إلى تعريفها بأنها " عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعّال بين المجهود الشعبي والحكومي للإرتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الأقاليم المحلية".⁽³⁾

من خلال ما تقدم من تعريفات للتنمية المحلية يمكن ملاحظة القواسم المشتركة بينها لمفهوم التنمية المحلية، والتي نوجزها في النقاط التالية :

- الإنتقال من حالة معينة إلى حالة أخرى أفضل منها.
- التنمية المحلية تتطلب الجهد المستمر لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من الحسن إلى الأحسن.
- التنمية المحلية تعتمد على الجهود الشعبية.
- التنمية المحلية تتطلب الدعم الحكومي المادي والمعنوي.
- التنمية المحلية عملية شاملة ومتكاملة حيث يتم من خلالها الإهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وجميع المجالات.

2.1. مفهوم إدارة التنمية :

ظهر مفهوم إدارة التنمية منذ خمسينيات القرن العشرين ليعنى بذلك الجانب من جوانب الإدارة العامة المسؤول عن تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التنموية ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، ثم تطور المفهوم ليشمل التطوير الشامل للإدارة الحكومية إضافة إلى وضع السياسات والخطط والإستراتيجيات التي تجسد أولويات التنمية والتي تتيح كذلك الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة كافة في سبيل الرقي بالفعل التنموي بفاعلية وكفاءة وشمولية وإستدامة.

وقد حدد "فريدريك ريجز" ماهية إدارة التنمية في كتابه " حدود إدارة التنمية" من خلال جانبين :

الجانب الأول. إدارة التنمية مفهوم يشير إلى إدارة البرامج التنموية والأساليب التي تستعملها التنظيمات الكبرى لتنفيذ السياسات العامة، وكذلك وضع الخطط لتحقيق الأهداف التنموية.

الجانب الثاني. يقصد به تنمية الجهاز الإداري المسؤول عن عملية التنمية، وذلك لتحسين القدرات الإدارية لإنجاز هذه الخطط، بمعنى الرفع من أداء المؤسسات المسؤولة عن عملية إدارة المشاريع التنموية.

وهناك من عرّف إدارة التنمية بأنها " الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ التنمية بمختلف أشكالها في المجتمع".⁽⁴⁾

في حين عرّف آخر إدارة التنمية بأنها " الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري في الدول النامية، ولمواجهة مشكلاته، بما يحقق الإنماء الإقتصادي الفعّال ويحافظ على موارد الدولة".⁽⁵⁾

ومما سبق من عرض لأدبيات مفهوم التنمية المحلية في مرحلة أولى، ومفهوم إدارة التنمية في مرحلة ثانية، يمكن تحديد ماهية إدارة التنمية المحلية في النقاط التالية :

- إدارة التنمية المحلية هي النشاط الذي يعنى بإدارة المشاريع التنموية في الأقاليم المحلية للدول النامية والعمل على إدارتها بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية بالكفاءة والفعالية المطلوبتين.
- إدارة التنمية المحلية تعنى بدراسة جميع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعرقل الفعل التنموي على المستوى المحلي للدولة، والعمل على وضع الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بحل تلك المشاكل.
- إدارة التنمية المحلية هي النشاط الإداري المعني بإدارة السياسات العامة، والبرامج والمشاريع التنموية لخدمة أغراض التنمية على مستوى الأقاليم المحلية للدولة.
- إدارة التنمية المحلية تمثل الإدارة العامة المحلية في الدول النامية المعنية بتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، والمكلفة بالتحديث والتطوير والتنمية.

3.1. أسس ومقومات إدارة التنمية :

لا يمكن لإدارة التنمية أن تحقق النتائج المرجوة بكفاءة وفعالية، إلا إذا كانت تستند إلى الأسس والمقومات التالية⁽⁶⁾ :

- تحديد دور الدولة في الفعل التنموي مقارنة بالقطاع الخاص.
- جهاز إداري حكومي قادر على مواكبة عملية التنمية.
- مورد بشري يتمتع بالكفاءة (المعرفة-المهارة-الخبرة)، والنزاهة (الشفافية- احترام القانون- الحس المهني والإنساني...).
- التخطيط الإستراتيجي، ويتضمن مايلي : أهداف واضحة، رصد موارد ووسائل كافية، خطط مرحلية متدرجة، العقلانية في اتخاذ القرارات التكيفية.
- الشمولية، أي إنخراط جميع مؤسسات الدولة السياسية والإدارية في إنجاح العملية التنموية.
- التشاركية، أي عدم الإنفراد الحكومي بقيادة العمل التنموي، وضرورة إشراك الفواعل غير الحكومية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين بصفة عامة.

4.1. معوقات إدارة التنمية :

لا يخلو أي عمل جاد من وجود مصاعب ومعوقات تقف حائلاً بينه وبين تحقيق أهدافه المنشودة، وهو الحال بالنسبة لإدارة التنمية فلها مجموعة من المعوقات نعرضها في النقاط التالية⁽⁷⁾ :

1.4.1. المعوقات السياسية والإدارية :

- هيمنة الميولات السياسية على المحددات الإقتصادية في إدارة التنمية.

- حصر إدارة التنمية في الأجهزة الحكومية، واستبعاد المقاربة التشاركية، مما يضعف قدرة الدولة على قيادة العملية التنموية في غياب إسهام بقية الفواعل (القطاع الخاص - المجتمع المدني - المواطن).
- الأسلوب الثوري في بناء السياسات التنموية القائم على أحادية التخطيط والإدارة، والتسرع في إتخاذ القرارات، بدل الأسلوب العقلاني القائم على المشاورة والتأني في دراسة البدائل والحلول.
- التعقيدات البيروقراطية ومخارجاتها (الفشل، البطء، الشلل) في إدارة التنمية بسبب الفساد الإداري، وإعتماد معايير الولاء بدل الكفاءة... الخ.

2.4.1. المعوقات الاقتصادية :

- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام والخاص، مما يضعف عملية التنفيذ والإنجاز الميداني حتى لو توفر التخطيط المحكم والتمويل المناسب.
- ضعف الموارد المالية للدولة، مما يعيق عملية تمويل المشاريع التنموية ومراقبة إنجازها إدارياً وتقنياً.
- لا عقلانية أساليب وطرق الإنتاج كعدم التوازن بين التكلفة والعائد، الأجر والأداء، الإستثمار والإدخار، التوظيف والتسريح،... الخ.

3.4.1. المعوقات الاجتماعية :

- طغيان الثقافة الذكورية واستبعاد العنصر النسوي الكفاء من العملية التنموية.
- طغيان ثقافة رفض الأجنبي (la xénophobie)، وبالتالي رفض المستثمرين الأجانب والعمالة الأجنبية المؤهلة.
- سقوط القيم الحضارية والثقافية كالعلوم والأخلاق وحب العمل.... الخ.

2. مقاربات إدارة التنمية المحلية

1.2. مقارنة الرشادة والحوكمة :

- ظهرت هذه المقاربة في أدبيات البنك الدولي سنة 1989، وهي تركز على جملة من الأسس والأفكار القانونية والعقلانية والسياسية في إدارة التنمية وهي⁽⁸⁾ :
- الشرعية : تتم إدارة التنمية في إطار قواعد وإجراءات مطابقة للقانون والعدالة، وتراعي قبول المواطن ورضاه.
 - الشفافية : تتيح إدارة التنمية تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها من قبل جميع الأطراف في العملية التنموية، وذلك للحكم على مدى فاعلية ونزاهة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المنوطة بها.
 - المساءلة : تقتضي إدارة التنمية الجدية خضوع جميع فواعل العملية التنموية للرقابة والمساءلة، سواء من جهات رسمية (هيئات رقابية إدارية، مالية، قضائية)، أو غير رسمية (هيئات مجتمع مدني، مواطنون،... وغيرها)، وبالتالي المعالجة الفعالة لمسائل الفساد المالي والإداري.
 - الإستجابة : وتتعلق بسعي الأجهزة الحكومية إلى إدارة التنمية آخذة بعين الإعتبار خدمة جميع الأطراف المعنية، والإستجابة لمطالبها خاصة الفئات الهشة والمحرومة.

2.2. مقارنة التشاركية في إدارة التنمية :

التشاركية مبدأ سياسي في الأساس، ثم تحول إلى مقارنة متعددة الأبعاد، فمن من الجانب الإقتصادي نطلق عليها مسمى الشراكة، أما إذا تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي والسياسي نسميها مشاركة، وترتكز هذه المقاربة على إشراك باقي الفواعل غير الرسمية (المتعاملين الإقتصاديين الخواص، هيئات المجتمع المدني، المواطنين) في عملية إدارة التنمية، ومقاربة التشاركية تقوم على سياسات وأساليب أهمها⁽⁹⁾:

- الخصخصة : وهي تحويل كلي أو جزئي لمؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، بهدف زيادة فاعلية أدائها وكفاءتها في الفعل التنموي، وبناء قطاع خاص مشارك وفعال.

- التعاقد الخارجي : أي إسناد المشاريع التنموية لا سيما الخدمية منها (Services) إلى مؤسسات مناولة متخصصة من القطاع العام أو الخاص، بدل مباشرتها من قبل السلطات أو الإدارة الحكومية (نظام La Régie)، وذلك عن طريق إبرام عقود المناولة مثل التعاقد مع شركات الإتصالات، مؤسسات النظافة والرد التقني...الخ.

- الشراكة : أي إدارة العملية التنموية من خلال الدخول في شراكة بين شركات القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص وتقاسم مدخلات العملية التنموية (الأعباء والتكاليف)، وكذا مخرجاتها (أرباح وخسائر) في مشاريع مختلفة كالمستثمرات الزراعية، إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، المركبات الإنتاجية....الخ.

- المشاركة الشعبية والمدنية : أي إدارة التنمية بإشراك المواطن وممثليه من المجتمع المدني في تقديم المطالب والإقتراحات سواء أثناء مرحلة تخطيط التنمية أو أثناء تقييم مخرجاتها، ويبرز هذا النمط من إدارة التنمية على المستوى المحلي بصورة أكبر، ومن خلال حضور الكفاءات الإدارية والفنية من مواطني المنطقة في الإجتماعات والمداولات الرسمية للمجالس المحلية لأخذ استشاراتهم واقتراحاتهم، وكذا تنظيم جلسات عامة لأخذ آراء المواطنين وتطلعاتهم في المسائل التنموية.

3.2. المقاربة البيئية لإدارة التنمية :

ترتكز المقاربة البيئية على فكرة ربط إدارة التنمية بإدارة الوسط البيئي، وأن التنمية الإنسانية مشروطة بالتنمية البيئية، وهي فكرة وجودية محورها الإنسان والطبيعة، والعلاقة بينهما أزلية فوجود أحدهما يستلزم وجود الآخر وفناء أحدهما يعني فناء الآخر.

وبالتالي فالحفاظ على الموارد الطبيعية يحقق عنصر الإستمرارية للنسل البشري واستدامة تنمية وازدهاره، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 برئاسة السيدة " برولد تلاند " رئيسة وزراء النرويج حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها " استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها"، ثم ترسخ هذا المفهوم أكثر منذ قمة الأرض والبيئة في " ريودي جانيرو" بالبرازيل سنة 1992، وتحقق إدارة التنمية وفق مقاربة البيئة والإستدامة من خلال⁽¹⁰⁾ :

- الإستغلال العقلاني للموارد، والإيمان بمحدوديتها وبالتالي عدم إستنزافها.
- الإستثمار التنموي القائم على حفظ رأس المال الطبيعي.
- نشر الوعي البيئي لدى فواعل العملية التنموية الرسميون منهم وغير الرسميون.
- وفيمايلي نعرض بعضاً من مظاهر الإدارة البيئية والمستدامة للتنمية⁽¹¹⁾ :
- إدارة الموارد المائية، من خلال تجديدها كتنقية مياه المصانع والبحار والصرف الصحي وإعادة استخدامها في الصناعة والزراعة.
- إدارة النفايات، بالردم التقني للمواد الضارة بيئياً وغير صالحة للإستعمال مع إسترجاع تلك القابلة للإستخدام مجدداً (إقتصاد إعادة التدوير).
- إدارة مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، كإنشاء الألواح الشمسية والمراوح الهوائية في إنتاج الكهرباء، وتشجيع الإستثمار في هذا المجال.
- ترقية الإقتصاد البيئي، الذي يراعي الشروط البيئية في الإنتاج والإنشاءات، كاستخدام الخامات الطبيعية والطاقة غير الأحفورية في الصناعة، مواد البناء صديقة للبيئة، السماد العضوي بدل الكيماوي في الزراعة، العلف الطبيعي بدل المكملات الغذائية لتسمين الحيوانات الداجنة...الخ.
- إدارة الغطاء النباتي والمساحات الخضراء والمسطحات المائية، من خلال تشجيع المبادرات المجتمعية كالتشجير، حملات التنظيف، ...، مادياً ومعنوياً.

4.2. مقارنة التنمية الإدارية :

ويقصد بالتنمية الإدارية أية محاولة لتحسين الأداء الحالي أو المستقبلي للإدارة من خلال تنمية المعارف و تغيير الإتجاهات و تحسين المستوى المهاري و من ثمة فإن الهدف النهائي من هذه البرامج يتمثل في دعم الأداء المتوقع للمنظمة ذاتها، و في سياق آخر فإن التنمية الإدارية كمفهوم و اصطلاح تعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة في معالجة المشكلات الإدارية التي تواجهها في محاولة الإسراع في تقدمها الزراعي و الصناعي و الإجتماعي، و ذلك من خلال التنظيمات و النظم الإدارية و الممارسة البيروقراطية لتحقيق هذا التقدم .

و تعرف التنمية الإدارية كذلك بأنها " العملية التي تهدف إلى رفع كفاءة و فعالية الجهاز الإداري عن طريق ادخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل و الأهداف الإدارية أو في كل النواحي السابقة مجتمعة".⁽¹²⁾

ومما سبق من عرض لمفهوم التنمية الإدارية، فإن مقارنة التنمية الإدارية لإدارة التنمية تتمحور أساساً حول فكرة مفادها أن إدارة التنمية تقتضي تنمية الإدارة أولاً، وأن ضمان الجودة في الإدارة والعمل الإداري هو ضمان لجودة وفعالية إدارة التنمية ثم التنمية في حد ذاتها، وضمن هذه المقاربة الإدارية انضوت جملة من المفاهيم مثل : التنمية الإدارية، التطوير الإداري، الإصلاح الإداري، إدارة التغيير.

3. خلاصة :

تعتبر تنمية المجتمعات المحلية من الوظائف الرئيسية والمهمة للحكومات، حيث تخصص لها ميزانيات معتبرة لإنجاز مشاريع تنموية تساعد على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع التنموية على أرض الواقع تقابله صعوبات في إدارة هذه المشاريع، مما نتج عنه صعوبة في إدارة التنمية على مستوى الأقاليم المحلية، فشكّلت هذه الظاهرة أرقاً للحكومات وبخاصة في الدول النامية، مما حفّز الباحثين والمفكرين على البحث لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة حتى تتمكن الدول النامية من إدارة التنمية بشكل يحقق الأهداف التنموية المنشودة، فكللت هذه الدراسات والأبحاث بالتوصيات التالية :

- إعتدال الرشادة والحوكمة حين مباشرة إدارة التنمية المحلية، من خلال إضفاء الشرعية على الفعل التنموي، وتكريس مجموعة من المبادئ حتى تتحقق الأهداف المرجوة من الفعل التنموي، على غرار الشفافية والمساءلة والاستجابة لكافة متطلبات المواطنين المحليين وبخاصة الفئات الهشة والمحرومة.
- إعتدال مبدأ التشاركية في إدارة التنمية، من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب كالخصخصة والتعاقد الخارجي، والشراكة والمشاركة الشعبية والمدنية.
- ضرورة ربط إدارة التنمية بإدارة الوسط البيئي، على اعتبار الارتباط الوثيق بين التنمية والموارد الطبيعية، فاستمرار التنمية واستدامتها مرهون بالحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها كذلك.
- إن ضمان الجودة في الإدارة والعمل الإداري هو ضمان لجودة وفعالية إدارة التنمية، وعليه من المهم قبل مباشرة عملية إدارة التنمية، إعادة النظر في جاهزية وقدرة الجهاز الإداري المنوط بعملية التنمية، من خلال تنميته وتطويره ليكون قادراً على إدارة العملية التنموية بشكل جيد ومقبول.

الهوامش :

1. عبد الحميد حسين، أحمد رشوان، التنمية... اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، إدارياً، بشرياً، مصر : مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 199.
2. الطيب ماتلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، الجزائر : مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص 127.
3. زكية آكمي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر : قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، الجزائر : مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ولاية ميلة، العدد 1، مارس 2017، ص 96.
4. بروسى رضوان، محاضرات طلبة الماستر، تخصص سياسات عامة والتنمية، الجزائر : جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الموسم الدراسي (2014/2015).
5. أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف و إدارة التنمية، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997، ص 50.
6. حسان حفطي، علم اجتماع التنمية، مصر : دار المعرفة الجامعية، 2004، ص 416.
7. عبد الحميد حسين، أحمد رشوان، التنمية... اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، إدارياً، بشرياً، مرجع سبق ذكره، ص 231.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، 1997، ص ص (9-10).
9. أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية، مصر : دار المعارف، ط1، 1981، ص 99.
10. منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الإقتصادية، لبنان : الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1994، ص 128.
11. جلال عصام، قضايا البيئة والنظام العالمي الجديد، مصر : مجلة السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص 77.
12. المؤمن قيس، التنمية الإدارية، الأردن : زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص 27.